

قرار وزاري رقم (183) لسنة 2023
بشأن تعديل القرار الوزاري رقم (13) لسنة 2020
الخاص بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون رقم (103)
لسنة 2019 في شأن مزاوله مهنة مراقبة الحسابات

وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشئون الشباب
بعد الاطلاع على:

-القانون رقم (103) لسنة 2019 في شأن مزاوله مهنة مراقبة
الحسابات،

-والمرسوم رقم (191) لسنة 2015 في شأن تنظيم وزارة التجارة
والصناعة،

-والقرار الوزاري رقم (13) لسنة 2020 والخاص باللائحة التنفيذية
للقانون رقم (103) لسنة 2019 في شأن مزاوله مهنة مراقبة
الحسابات،

-وعلى ما عرضه وكيل الوزارة،

-وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

قرر

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (2) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (103)
لسنة 2019 بشأن مزاوله مهنة مراقبة الحسابات والصادرة بالقرار
الوزاري رقم (13) لسنة 2020 المشار إليه النص التالي:
يعمل في شأن الرسوم الواجب تحصيلها عند القيد وإصدار الترخيص
الإجراءات المقررة وفقا لأحكام القانون رقم (103) لسنة 2019
بشأن مزاوله مهنة مراقبة الحسابات بالفئات الواردة بالجدول المرفق بهذا
القرار - مرفق (أ)

المحامي مسفر عايض

مرفق (أ)
mesferlaw.com

الرسوم المقررة على مراقبي الحسابات

نوع المعاملة	الرسوم	الرقم
طلب قيد	200 د.ك	1
إصدار رخصة	150 د.ك	2
تجديد رخصة	200 د.ك	3
تغيير فئة من (ب) إلى (أ)	لا يوجد	4
تغيير عنوان	60 د.ك	5
بدل فاقد	60 د.ك	6
تسجيل لاختيار القيد لكل مادة	50 د.ك	7
التظلم من نتيجة اختبار القيد للمادة الواحدة	50 د.ك	8
شهادة اجتياز اختبار القيد	20 د.ك	9
عند تقديم طلب تعيين مدقق حسابات خارجي	300 د.ك	10
التصديق	30 د.ك	11
شهادة لمن يهمه الأمر	20 د.ك	12
شكوى ضد مراقبي الحسابات	60 د.ك	13
تغيير اسم مكتب مدقق الحسابات	60 د.ك	14
إيقاف ترخيص مراقبي الحسابات بصورة مؤقتة	60 د.ك	15
إيقاف ترخيص مراقبي الحسابات بصورة دائمة / إلغاء الترخيص	60 د.ك	16

(المادة الثانية)

على المسؤولين - كل في نطاق اختصاصه - تنفيذ هذا القرار، ويعمل
به من تاريخ صدوره وينشر بالجريدة الرسمية.

وزير التجارة والصناعة

ووزير الدولة لشئون الشباب

محمد عثمان العيبان

صدر في: 16 جمادى الأولى 1445 هـ

الموافق: 30 نوفمبر 2023 م